



مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص: لمحة عامة

بلد، وقد توصي بمجموعة من الأنشطة، مثل سن أو تعديل تشريعات مكافحة الاتجار، وزيادة الجهود المبذولة لإنفاذ القانون، وتنفيذ سياسات وخدمات الحماية التي تركز على الضحايا، والاضطلاع بأنشطة المنع ذات الصلة.

تقرير مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص هو الأداة الدبلوماسية والتشخيصية الرئيسية للحكومة الأمريكية لتوجيه التعامل مع الحكومات الأجنبية بشأن الاتجار بالأشخاص. وهو أيضاً أشمل مورد في العالم للجهود الحكومية لمكافحة الاتجار، ويعكس التزام الحكومة الأمريكية بالقيادة العالمية بشأن هذه القضية الرئيسية لحقوق الإنسان وإنفاذ القانون. وتقوم وزارة الخارجية، من خلال التقرير الخاص بتقييم الاتجار بالأشخاص، بتقييم البلدان استناداً إلى الجهود التي تبذلها حكوماتها للوفاء "بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار" الواردة في المادة 108 من قانون حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. ومنذ عام 2010، صنّف تقرير مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص أيضاً جهود حكومة الولايات المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص باستخدام نفس المعايير الدنيا. ومنذ عام 2001، تزايد عدد البلدان المدرجة في تقرير المساعدة التقنية وتصنيفها إلى أكثر من الضعف ليصل إلى 187 بلداً وإقليماً. وعلى الصعيد العالمي، دفع تقرير مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص إلى وضع تشريعات وخطط عمل وطنية وتنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة الاتجار بالأشخاص عبر الثلاثة محاور الأساسية.

البرامج الدولية

وقد منح مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص أكثر من 265 مليون دولار لتمويل المساعدات الخارجية لدعم أكثر من 945 مشروعاً لمكافحة الاتجار في جميع أنحاء العالم منذ عام 2001. ويرتب مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص أولويات برامجه وفقاً للاتجاهات والتوصيات المحددة في تقرير مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص بالمواءمة مع الثلاثة محاور الأساسية. ويضع قسم البرامج الدولية استراتيجيات البرمجة الإقليمية السنوية، ويشرف على عملية المنح التنافسية، ويرصد المشاريع الجارية، ويقدم المساعدة التقنية للجهات الممنوحة، التي تشمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويتعاون قسم الملكية الفكرية فيما يتعلق ببرامج مكافحة الاتجار بالأشخاص

تقود وزارة الخارجية الأمريكية جهود الولايات المتحدة للتواصل عالمياً بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتدعم كذلك تنسيق جهود مكافحة الاتجار عبر هيئات الحكومة الأمريكية. وفي إطار وزارة الخارجية، وبتوجيه من السفير فوق العادة لرصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، يقوم مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص بالاشتراك مع الحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية، والوكالات الاتحادية الأخرى، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والناجين من الاتجار بالأشخاص بوضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمواجهة الرق الحديث. علاوة على ذلك، يتولى مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص مسؤولية الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف، والمساعدة الخارجية المستهدفة، والمشاركات العامة بشأن الاتجار بالأشخاص.

أنشئ مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص وفقاً لقانون حماية ضحايا الاتجار لعام 2000. ويتبع مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص نموذج الثلاثة محاور الأساسية لملاحقة قضايا الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومنع الاتجار، وبما يتفق مع بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المُكتمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول (بروتوكول باليرمو). وينقسم مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص إلى أربعة أقسام: التقارير والشؤون السياسية، والبرامج الدولية، المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية، وإدارة الموارد والتخطيط.

التقارير والشؤون السياسية

يتمثل الدور الرئيسي لقسم التقارير والشؤون السياسية في العمل مع السفارات الأمريكية لإشراك الحكومات الأجنبية في قضايا الاتجار بالأشخاص وإعداد التقرير السنوي عن الاتجار بالأشخاص. ويجتمع مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص والبعثات الأمريكية في جميع أنحاء العالم بانتظام مع المسؤولين الحكوميين الأجانب لمناقشة سبل مكافحة الاتجار بالأشخاص وتشجيع التقدم القابل للقياس من خلال خطط العمل والتوصيات الوطنية في تقرير مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وتتفق هذه التوصيات مع معايير مكافحة الاتجار المنصوص عليها في بروتوكول باليرمو. وهي خاصة بكل

المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية

يعمل قسم المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية التابع للمكتب مع الكونغرس، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الحكومية الأخرى في الولايات المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف، والشركات، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث، والناجين من أجل زيادة الوعي بالرق الحديث وجهود مكافحة الاتجار بالأشخاص من طرف الحكومة الأمريكية، وبناء شراكات للمساعدة على تعزيز تلك الجهود. ويدعم القسم وزير الخارجية في دوره كرئيس للفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات المعنية لمتابعة ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي هيئة على مستوى مجلس الوزراء أنشئت طبقاً لقانون حماية ضحايا الاتجار لتنسيق الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة على نطاق الحكومة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. كذلك يقوم القسم بدعم المجلس الاستشاري الأمريكي المعني بالاتجار بالأشخاص. ويتألف المجلس من الناجين من الاتجار بالبشر، ويكلف بتقديم توصيات إلى فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص بشأن السياسات الاتحادية لمكافحة الاتجار. كما يدعم قسم المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية مشاركة مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص مع الكونغرس الأمريكي، وضمان أن أعضاء الكونغرس وموظفيهم على بينة من الإجراءات التي تتخذها وزارة الخارجية لمكافحة الاتجار. وبالإضافة إلى ذلك، يدير قسم المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية حملات التوعية الإعلامية والحملات العامة التي يقوم بها المكتب، بهدف زيادة الوعي بالرق الحديث والعمل على مكافحته.

من داخل قسم المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية، يعمل فريق الشؤون المتعددة الأطراف كمنسق لمكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص في جميع المسائل المتصلة بالأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعملية بالي المتعلقة بتهريب الأفراد، والاتجار بالأشخاص والجرائم عبر الدول ذات الصلة بهذا الشأن، ومنظمة الدول الأمريكية، والكيانات المتعددة الأطراف الأخرى.

إدارة الموارد والتخطيط

يقدم قسم إدارة الموارد والتخطيط الدعم الإداري لمكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأداء، والإشراف على التقييم، وصياغة الميزانية وتنفيذها للمساعدة الأجنبية وموارد العمليات الحكومية، وخدمات الاتصال بالموارد البشرية، والخدمات العامة، والمساعدة في مجال السفر، ودعم العقود.

مع نظرائه في وزارة الخارجية والوكالات الحكومية الأخرى، ويبني شراكات مع الجهات المانحة الثنائية والخاصة الأخرى لتعزيز التنسيق.

تشمل برامج مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص ما يلي:

البرامج الثنائية والإقليمية: مشاريع ثنائية وإقليمية متعددة السنوات تعزز أهداف المقاضاة والحماية والمنع من الاتجار.

الشراكات المدمجة لحماية الطفل: برامج متعددة السنوات تدعم الشراكات الثنائية المتفاوض عليها مع الحكومات الأخرى لتعزيز الجهود المحلية للتصدي للاتجار بالأطفال في تلك البلدان.

التدريب والمساعدة التقنية: أنشطة التدريب والمساعدة التقنية القصيرة الأجل لزيادة قدرات الحكومة والمجتمع المدني على مكافحة الاتجار، والمساعدة التقنية القابلة للنشر لمساعدة الوكالات الحكومية على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

المساعدة الطارئة للضحايا: تقديم المساعدة السريعة لضحايا الاتجار على أساس تقييم كل حالة على حدة.

البحث والابتكار: مشاريع قصيرة الأجل ومتعددة السنوات تعالج الاحتياجات البحثية غير الملباة واستكشاف توجهات مبتكرة لمكافحة الاتجار بالبشر.



مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص

www.state.gov/j/tip

واشنطن العاصمة